

وُشْر

أخبـار مصر





تشمل الجهات السيادية.. الحكومة تحدد شركاتها المحرومة من الإعفاءات الضريبية

(اقتصادي . المنصة)

أصدر رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي اللائحة التنفيذية لقانون إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية، متضمنة إخضاع شركات الجهات السيادية لتلك الضرائب والرسوم.

ونصت اللائحة، التي نشرتها الجريدة الرسمية، اليوم الاثنين، على أن تشمل تلك الجهات وحدات الجهاز الإداري للدولة، بما في ذلك الجهات السيادية، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة القومية والخدمية والاقتصادية، إلى جانب الأجهزة التي لها موازنات خاصة.

وبمقتضى القانون الجديد تخضع هذه الجهات لجميع الضرائب والرسوم المقررة على الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، خاصة ضريبة الدمغة والضريبة على الدخل وضريبة القيمة المضافة، والضريبة العقارية والضريبة الجمركية ورسم الموارد المالية للدولة.

يأتي إصدار تلك اللائحة بعد يوم من إعلان صندوق النقد الدولي، نهاية زيارة الوفد التابع له لمصر، التي استهدفت استكمال المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وقال بيان الصندوق إن النقاشات الدائرة بين الطرفين بهذا الشأن حققت "تقدمًا ممتازًا".

وتخضع اللائحة للضرائب والرسوم الكيانات والشركات التابعة للدولة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أيًا كان شكلها القانوني، وكذلك الشركات التي تساهم تلك الجهات في ملكيتها بأي نسب، أيًا كانت طبيعة نشاط تلك الجهة أو الكيان أو الشركة، أو وجه استخدام الأموال المتحصلة من مباشرة النشاط الاستثماري أو الاقتصادي.

تعرض للسجن وعُرف بانتقاده للسياسي.. وفاة الأكاديمي والسياسي المصري البارز حازم حسني

(سياسي . عربي 21)

نعى ناشطون وصحفيون وكُتاب عرب الأكاديمي المصري المعروف بانتقاداته الواسعة لرئيس النظام المصري عبد الفتاح السيسي، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مشددين على أن مصر فقدت قامة وطنية كبيرة برحيل حسني.

وعمل حسني، وهو أكاديمي بارز بجامعة القاهرة وأستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، متحدًا باسم رئيس أركان الجيش المصري الأسبق، الفريق سامي عنان، عندما أعلن الأخير الترشح للانتخابات الرئاسية عام 2018.

وألقت السلطات المصرية القبض على حسني في أيلول/ سبتمبر عام 2018 بتهمة نشر أخبار كاذبة، كما أنه سجن احتياطيًا بدعوى اتهامه بـ"مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها ونشر أخبار كاذبة" عام 2019، وبعدها في عام

2020 بقضية حصر أمن دولة عليا.

وفي شباط/ فبراير عام 2021، قررت السلطات المصرية الإفراج عن حسني مع تنفيذ تدابير احترازية، حيث اشترطت تحديد إقامته في منزله وعدم مغادرته.

على إثر ذلك، نشر حسني استقالته من جامعة القاهرة عبر حسابه على منصة فيسبوك، مشيرا إلى أنه كان ينتظر أن تنتدب الجامعة محاميا للحضور معه أمام النيابة.

ولفت إلى أن ذلك سيشره بالانتماء المؤسسي، كما أنه كان سيشرع النيابة بأن جامعة القاهرة حريصة على استجلاء وجه الحقيقة في الاتهامات الخطيرة الموجهة إليه.

وكان نشطاء، شددوا في ذلك الوقت على أن استقالة حسني تسببت في خسارة جامعة القاهرة قامة فكرية وسياسية علمت العديد من الأجيال.

إعادة تشغيل مستودع المنتجات البترولية في توشكى

(مجتمعي . المصري اليوم)

إلتقى اللواء أشرف عطية محافظ أسوان وفدا من شركة مصر للبترول، بحضور المهندس وسام الدين مصطفى نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، حيث أكد محافظ أسوان خلال اللقاء، أنه تم إعادة تشغيل مستودع الشركة بتوشكى، والذي تم إنشاؤه فى عام 1978، على مساحة 90 ألف متر مربع، ويضم 8 صهاريج، مع البدء فى إجراءات رفع كفاءته وإعادة تأهيله ليكون جاهزا للعمل بما يساهم فى توفير المواد البترولية للمركبات والمعدات بالمحطات المختلفة، وبالتالي خدمة العديد من المشروعات القومية بمنطقة توشكى ومدينة أبو سمبل السياحية وشرق العوينات .

وأوضح خلال تصريحات صحفيه له، أنه سيتم بالتوازي التنسيق مع الجهات المختصة إعادة تأهيل وتشغيل المخزن التابع للشركة، والذي يضم 2 صهريج رأسى، وصهريج آخر أفقى، حتى يتسنى نقل المنتجات لمستودع توشكى، وبما يحقق المخزون الإستراتيجى من المواد البترولية على الوجه الأكمل.

تحليل لـ "إيكونوميست" يحذر من انهيار مصر ويصف السيسي بأنه "مدير اقتصادي فظيع"

(اقتصادي . الخليج الجديد)

تعتمد احتمالات الحرب أو السلام في الشرق الأوسط على العديد من الجهات الفاعلة: أمريكا والحوثيين وإيران

وإسرائيل والفلسطينيين والسعودية وغيرها، ولكن هناك دولة واحدة أكثر أهمية مما يتصور معظم الناس: مصر.

هكذا يتحدث تحليل لموقع "إيكونوميست"، وترجمه "الخليج الجديد"، داعياً العالم أن ينقذ مصر من أزمتها، ولكنه يشدد أن مصر لن تزدهر أبداً حتى يفسح الرجال الذين يرتدون الزي العسكري الطريق للجميع.

ويصف التحليل مصر بأنها ضخمة، ويبلغ عدد سكانها 110 ملايين نسمة، وتدير قناة السويس، وتشارك في الحدود البرية مع غزة، وتحافظ على معاهدة سلام مع إسرائيل، وتساعد في التوسط في محادثات السلام.

ويشير إلى أنه لا يزال بإمكان مصر أن تلعب دوراً حيوياً للمساعدة في ضمان إقامة دولة للفلسطينيين، وتوفير الأمن في قطاع غزة.

ومع ذلك، يحذر التحليل من أنه إذا انهارت مصر، فقد يؤدي ذلك إلى مزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط بأكمله.

ويتابع: "مثل هذا الانهيار أمر محتمل إلى حد مخيف، في حين تواجه البلاد أزمة مالية متصاعدة، وبات نظامها عاجزاً لا يستحق الإنقاذ، ولكن مصر يجب أن تحصل عليه".

ويسخر التحليل من الرئيس عبدالفتاح السيسي ويقول إنه رجل قوي قاد انقلاباً في عام 2013، وتولى الرئاسة في العام التالي، لكنه أثبت أنه مدير اقتصادي فظيع.

ويشير إلى أنه "في العقد الماضي، شددت الاحتكارات التي يديرها الجيش وأعوانه قبضتهم على اقتصاد مصر الضعيف بالفعل، وخدم الإنفاق الجنرالات، وفر المستثمرون الأجانب، ولا يزال العجز المالي وعجز ميزان المدفوعات مستمراً".

ويلفت إلى أن السيسي اقترض أكثر مما ينبغي، فالدين العام يبلغ 89% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل الدين الخارجي نحو 37%.

ويتابع: "أنقذ صندوق النقد الدولي حكومة السيسي 4 مرات، ودائماً ما يعد النظام بالإصلاحات الاقتصادية، ثم لا يفعل سوى القليل جداً".

ويستطرد التحليل: "لقد أدت تداعيات الحرب بين إسرائيل وحماس إلى جعل الأمور أسوأ بالنسبة لمصر، وفي العام الماضي، حصلت البلاد على إيرادات من العملة الصعبة تبلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي من تشغيل قناة السويس، وتضيف عائدات السياح الأجانب 3% أخرى من الناتج المحلي الإجمالي".

وقد تقلص كلا مصدري النقد بشكل كبير، بعدما بات سعر الصرف الرسمي 30 جنيهاً مصرياً للدولار، بمثابة سراب.

ويبلغ سعر الصرف في السوق السوداء، الذي يعكس ما سيدفعه المشترون الراغبون، 70 جنيهاً.

وتحتاج البلاد إلى خفض قيمة عملتها رسمياً، ولكن القيام بذلك يعني أن قيمة ديونها بالدولار سوف ترتفع نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي، كما سيؤدي ذلك إلى رفع أسعار المواد الغذائية، وخاصة الحبوب، التي تستوردها مصر في الغالب.

ولو كان المنطق الاقتصادي هو الاعتبار الوحيد، لكان من الممكن وصف "دواء مر" لمصر، فإن أي إقراض إضافي

من قبل صندوق النقد الدولي أو الحكومات الأجنبية سيكون مشروطًا بإعادة هيكلة ديونه، والعيش في حدود إمكانياته، وإخراج الجيش من العمل.

ومع ذلك، وحسب التحليل، فإن مثل هذا التقشف سيكون خطيرا للغاية، قد تمضي مصر سنوات في التخلف عن السداد، وهي منطقة محايدة ماليا: فالصين، ثالث أكبر دائن ثنائي لها، تحاول عادة منع إعادة هيكلة الديون.

ويضيف: "سيواجه السيسي صعوبة في إطعام شعبه أو دفع رواتب موظفيه الحكوميين، وربما يطلق الشباب المحبطون في مصر احتجاجات حاشدة، وهو ما قد يقابل بالقمع العنيف".

ويحذر التحليل من أنه سيكون من الصعب احتواء أي اضطراب، خاصة أن المتشددون يمثلون بالفعل مشكلة خطيرة في شبه جزيرة سيناء المصرية، المتاخمة لإسرائيل وغزة، ويمكن أن تنتشر إلى المدن، مما يهدد حكومة السيسي.

ويشدد التحليل على أن الشرق الأوسط الكبير، الذي يحترق بالفعل، لا يستطيع أن يتحمل اندلاع حريق في مصر أيضاً، وعلى أقل تقدير، فإن ذلك سيجعل مصر غير قادرة على المساعدة في التوسط أو تنفيذ اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

ويضيف: "لذا يتعين على العالم أن يمسك أنفه وينقذ مصر مرة أخرى، فربما تحتاج البلاد إلى ما لا يقل عن 10 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل لتجديد ديونها وتخفيف صدمة الانخفاض الكبير في قيمة العملة، وهو ما يوجب على الدول الغربية وصندوق النقد الدولي ودول الخليج العربية الغنية أن تتدخل".

وفي المقابل، والحديث للتحليل: "يجب عليهم الضغط علناً على الجيش للتخلي عن قبضته على الاقتصاد، وسيفعلون ذلك وهم على علم تام بأنه من غير المرجح أن يمثل الجيش للقرارات، خاصة أن السيسي هو نفسه جنرال سابق".

ويختتم التحليل بالقول: "مصر لن تزدهر أبداً حتى يفسح الرجال الذين يرتدون الزي العسكري الطريق للجميع، ويحتاج المصريون العاديون إلى معرفة ذلك وسماعه".

تخفيفاً عن كاهل المواطنين.. وزير التنمية المحلية يوجه بتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة

(اقتصادي . الأهرام)

وجه اللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية بضرورة التوسع في إقامة المنافذ بالمدن والقرى؛ تخفيفاً عن كاهل المواطنين، مع أهمية أن تضم تلك المنافذ السلع الاستراتيجية الأساسية التي يحتاجها المواطنون وهي (المكرونة والزيت والسكر والأرز والعدس والخضروات والفاكهة)، جاء ذلك التوجيه أثناء لقاء الوزير مع محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد.

كما تطرق اللقاء لجهود المحافظة لتوفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة للمواطنين، تنفيذاً لمبادرة رئيس مجلس الوزراء لتوفير السلع الغذائية بأسعار مخفضة بنسبة تتراوح من 15 لـ 25 % .

وأوضح الزملوط، إلى أنه يقوم بمتابعة توافر السلع الأساسية للمواطنين بصورة يومية من خلال المنافذ الثابتة والمتنقلة التابعة للوحدات المحلية وطرح لحوم بلدية طازجة وخضروات وفاكهة بمنافذ ديوان عام المحافظة ومراكز الخارجة والداخلة وبلاط، وذلك في إطار جهود تخفيف العبء عن المواطنين ومواجهة ارتفاع الأسعار.

انكماش القطاع غير النفطي في مصر للشهر الـ38 بفعل التضخم والعدوان على غزة

(اقتصادي . العربي الجديد)

تشهد الأسواق المصرية ارتفاعات حادة في أسعار السلع الأساسية، الغذائية والاستهلاكية والمعمرة، بنسب تصل إلى 30%، اعتباراً من بداية فبراير الجاري.

وأرجع التجار الزيادة إلى ارتفاع سعر الدولار وتقييمهم للأسعار الجديدة وفقاً لسعر الدولار عند 72 جنيهاً، الذي تداولته السوق الموازية قبيل بداية فبراير الجاري.

ويراهن التجار على قدرة الحكومة على الحد من تصاعد الدولار ولجوء البنك المركزي إلى تعويم الجنيه، مع التزام الحكومة بتوفير الدولار للموردين والمصنعين لشراء مستلزمات الإنتاج من الخارج بما يمكنهم من السيطرة على موجات الغلاء الفاحش السائدة في الأسواق.

وتوشك الحكومة على تطوير اتفاق مع صندوق النقد الدولي سبق أن وقعته في ديسمبر/كانون الأول 2022، يقضي بإقراضها 3 مليارات دولار، ليزيد عن الضعف، يأتي ذلك بالتوازي مع جهود لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم النظام في مواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود.

حملة مصرية دعماً لغزة تدعو إلى فتح معبر رفح وطرد السفارة الإسرائيلية

(سياسي . العربي الجديد)

أرسلت الحملة، التي تحمل توقيع - مجموعة من نساء مصر ، "رسالة تضامن ودعم إلى نساء غزة، وأهلنا الصامدين، وإلى المقاومة بكافة أشكالها، وطالبت الحكومة المصرية بفتح معبر رفح فوراً، بما يسمح بعلاج المصابين، وأن تمارس سيادتها الحدودية وتعمل على إيصال الاحتياجات والمساعدات الإنسانية. وننوه إلى أن أي تقاعس في هذه المسألة بمثابة تواطؤ على الإبادة".

كما طالبت الحملة بطرد السفارة الإسرائيلية من مصر، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وإيقاف كافة أشكال التعاون الاقتصادي.

وقالت الحملة في بيانها الختامي "إن إدخال المساعدات والعمل على وصولها هو الضامن الأساسي لبقاء أهاليها في غزة صامدين"، مدينة ما وصفته بـ"العقاب الجماعي الذي تمارسه الاستعماريات التي أعلنت حجب تمويل الأونروا، حيث إن حجب التمويل لن يضر أيًا من فصائل المقاومة المسلحة بقدر ما يضر الأهالي في غزة".

وأشارت الحملة إلى أن الحديث عن أي إمكانيات لنجاة الفلسطينيين "لا يمكن أن يتم دون وقف فوري لعمليات الإبادة الجماعية التي تحدث كل يوم أمام أعيننا على شاشات التلفزيون"، وقالت إنه "على إسرائيل وأميركا وحلفائهم أن يعوا جيدا أن الأضرار غير القابلة للرجعة أو العلاج ستساهم في تعزيز رغبة الانتقام لأجيال قادمة فقدوا عائلاتهم بالكامل".

انخفاض سعر طن حديد السويس للصلب بأكثر من خمسة آلاف جنيه بسبب تراجع الدولار

(اقتصادي . القاهرة 24)

أعلنت شركة السويس للصلب خفض سعر طن الحديد ليسجل 49920 جنيها شامل 14% ضريبة القيمة المضافة المقررة، بتراجع قيمته 5280 جنيها، بعدما كان يسجل 55200 جنيه.

وأخطرت شركة السويس للصلب عملائها، أن سيتم البدء في تطبيق الأسعار الجديدة اعتبارا من اليوم الاثنين 5 فبراير 2024.

وكانت شركة السويس للصلب، أحد الشركات المصرية العاملة في مجال صناعة الحديد، أعلنت الشهر الماضي زيادة أسعار حديد التسليح بنحو 7 آلاف جنيه للطن، بداية من السبت 27 يناير 2024.

عضو بـ«الشيوخ»: إنتاج البذور والتقوى محليا يوفر 1.2 مليون دولار سنويا

(اقتصادي . جريدة الوطن)

قالت الدكتورة راندا مصطفى، وكيل لجنة التعليم في مجلس الشيوخ، إن مصر تستورد نحو 98% من البذور والتقوى من الخارج، موضحة أن مصر تمتلك مراكز بحثية عديدة في مجال الإنتاج الزراعي، ورغم انتباه الرئيس عبدالفتاح السيسي لهذا الملف في عام 2022 والتوجيه بضرورة الاهتمام بالبذور والتقوى لم يحدث شيء، موضحة: «عدم استيراد التقوى والبذور من الخارج سيوفر نحو 1.2 مليون دولار سنويا».

جاء ذلك خلال مناقشة مجلس الشيوخ طلب إحاطة بشأن استيضاح سياسة الحكومة لتعزيز سبل استخدام التكنولوجيا في مجال الإنتاج الزراعي.

وقال اللواء أيمن عبد المحسن، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب حماة الوطن بمجلس الشيوخ، إنّ الزراعة من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى التوسع التكنولوجي، باعتبارها إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الوطني.

وأوضح عبدالمحسن، أنّ الزراعة الدقيقة تعني استخدام التكنولوجيا والمدخلات بالزراعة من خلال الاعتماد على بيانات التربة والطقس واحتياجات السوق لتحقيق الربح، لافتاً إلى أنّ قلة الخبرات وضعف الدعم الحكومي من أبرز المعوقات أمام استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي، متسائلاً: «هل يمكن تطبيق التجربة الزراعية الدقيقة في مصر؟».

أزمة الدولار تضرب سوق الدواء في مصر.. ارتفاع في الأسعار ونقص حاد بالأدوية

(اقتصادي . عربي 21)

تطالب شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، برفع أسعار الأدوية 100% بدلا من متوسط زيادة 20% التي أقرتها هيئة الدواء المصرية لمواكبة ارتفاع تكاليف استيراد مدخلات الإنتاج الناجمة عن أزمة توفير الدولار وارتفاع سعره لمستويات غير مسبوقة منذ آذار/ مارس 2022.

ويخضع الدواء الذي يتم تصنيعه نحو 93% محليا ويتم استيراد 7% من الخارج، للتسعيرة الجبرية من قبل الحكومة المصرية، ولكن جميع المصانع والشركات تستخدم خامات مستوردة وهي المادة الفعالة وتسببت زيادة سعر الدولار في خلق مشكلة في تسعير الدواء ودفعت عددا من الشركات إلى تخفيض طاقتها الإنتاجية.

ويستهلك المصريون أدوية بقيمة 140 مليار جنيه (نحو 4.5 مليار دولار)، وتشير الدراسات إلى أن شراء الدواء من المال الخاص للمرضى يمثل ما لا يقل عن 55% من سوق الدواء، بحسب وزير الصحة، بسبب عدم وجود منظمة تأمين صحي شاملة.

ورغم اجتماع شركات تصنيع الدواء من خلال غرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات برئاسة مجلس الوزراء المصري، ووعدهم بتدبير 150 مليون دولار للإفراج عن جزء من الخامات المحتجزة بالموانئ، والتي تحتاجها المصانع لتلبية احتياجات السوق المحلي الذي يعاني من تضاعف نواقص الأدوية لم يتم تدبير تلك المبالغ المطلوبة.

السياحة: نسبة زيادة الأعداد السياحية من السوق الهولندي إلى مصر تجاوزت

30%

(المصريين في الخارج . المصري اليوم)

شاركت وزارة السياحة والآثار، ممثلة في الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، في المعرض الدولي للغوص والرياضات البحرية Duikvakr بمدينة أوترخت بدولة هولندا، ويعتبر هذا المعرض ملتقى للمهتمين برياسة الغوص من جميع أنحاء هولندا والدول المجاورة لها لاكتشاف أحدث الاتجاهات والمعدات والوجهات السياحية التي تتمتع بطبيعة بحرية خلابة لممارسة رياضة الغوص.

وافتح الجناح المصري بالمعرض حاتم عبدالقادر، سفير مصر بهولندا، وأوضح عمرو القاضي، الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، أن السوق الهولندي يعد أحد الـ18 سوق المستهدفة والمصدرة للسياحة إلى مصر من منطقة شمال أوروبا حيث شهد زيادة كبيرة في أعداد السائحين الوافدين منها لمصر خلال عام 2023، تجاوزت 30%.

تراجع سعر الدولار في السوق السوداء .. 4 إجراءات قادت الأخضر للانخفاض بشكل كبير

(اقتصادي . اليوم السابع)

أول هذه الإجراءات كانت إعلان صندوق النقد الدولي عن قرب الاتفاق بشكل نهائي عن قرض قريب تحصل عليه مصر، يتوقع الكثيرون أن يكون بين 7 إلى 10 مليارات دولار، مع التأكيد على أنه الصندوق عدل أولياته من ضرورة تعويم الجنيه كشرط أساسي للحصول على القرض إلى التعامل أولاً مع التضخم المرتفع ثم بعد ذلك النظر إلى سعر الصرف، والاكتفاء حالياً ببعض المرهون في سعر الصرف دون تحريره بشكل كامل.

ثاني هذه الإجراءات هي قيام الجهات الأمنية بالقبض على عدد من المضاربين في السوق السوداء وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الإضرار بالسوق والتعامل مع الصرف بما يخالف قوانين البنك المركزي.

ثالث هذه الإجراءات هي قيام البنك المركزي المصري برفع الفائدة 2% على الإقراض والإيداع لمواجهة التضخم، حيث قرر البنك المركزي المصري رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بنسبة 2% أي 200 نقطة أساس، ليصل إلى 21.25%، 22.25% و21.75%، على الترتيب، وقرر البنك المركزي المصري رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 200 نقطة أساس ليصل إلى 21.75%..

رابع هذه الإجراءات هي تردد معلومات عن اقتراب دخول سيولة دولارية ضخمة خلال الفترة القادمة من بعض المشروعات التي يجري تجهيزها مع بعض الاستثمارات الجديدة، سواء باستثمارات عربية أو غير عربية من خلال طرح بعض المشروعات المستقبلية للمستثمرين.

رئيس البحوث الزراعية: الأمن الغذائي في خطر بسبب محدودية الأرض الزراعية

(مجتمعي . الأهرام)

قال رئيس مركز البحوث الزراعية، الدكتور عادل عبد العظيم، إن ملف الأمن الغذائي يواجه تحديات بسبب محدودية الأراضي والمياه والتغيرات المناخية.

وأشار خلال الجلسة العامة لمجلس الشيوخ إلى تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي وتجاوز العديد من التحديات، كما أكد تطورًا ملحوظًا في الإنتاج الزراعي المستقبلي، مشيرًا إلى دور مشروعات الدولة في ذلك.

وأوضح أن مصر رقم واحد في إنتاجية الأرز والقمح، وتحتل المرتبة الخامسة في البحث العلمي الزراعي، وأكد نجاح البحث العلمي في التكيف مع التغيرات المناخية، مشيرًا إلى وجود أصناف زراعية متقدمة تتحمل التحديات المناخية.